ذكرنا آنفاً أنَّ هذا النَّوعَ من المجاز يقومُ الارتباط فيه بين المعنى الأوَّل للكلمة ومعناها الثَّاني على ملابسةٍ أو علاقةٍ من نوعٍ ما، وهذه الملابسة يجعلها الفطن دليلاً على أنَّه أراد باللفظ غير المعنى الموضوع له، ممَّا يفسح المجال للتوسع في اللغة، واستيعاب جملة من العلاقات أو الملابسات، التي يُرهَقُ الذِّهنُ في إحصائها واستيعابها؛ لكونها غير مُقيَّدة بعددٍ ما، لذا سنقتصرُ-إن شاء الله- على بعضها، وهي على النحو الآتي:

1- الجُزئيَّةُ: (إطلاقُ الجُزء وإرادةُ الكُلِّ)

إطلاقُ الجُزء على الكُلِّ مشروطٌ بوجود قرينةٍ تَدُلُّ على أنَّ اللفظَ المذكور جُزءٌ من المعنى المذكور، مع ملاحظة أنَّ الجزءَ الذي يُعبَّر به عن الكلِّ لابدَّ أن يكون له مزيد اختصاص بسياق المعنى المراد، ولا يستلزم انتفاء الجزء انتفاء الكل؛ فَذِكْرُ الجزء الأهم من الصُّورة كثيراً ما يبعث إلى المخيلة باقي الأجزاء ويبرز الصورة كاملةً واضحةً، فمثلاً دلالة ذِكْرِ الوجه عن الذَّات؛ لكونه أشرف ما يُرَى من الشَّيء، فهو موضع السُّجود ومحتوى جميع الحواس والمشاعر، لذلك ذكره-تعالى- في مواضع كثيرة من كتابه، سواء أُريد به ذاته الكريمة[1]، أم أُريد به ذات وجملة الإنسان المخاطَب[2]، وهذا الأمر ينطبق على جميع العلاقات أيضاً.

ومن الشواهد التَّطبيقية على إطلاق الجُزء وإرادة الكُل، ما حكاه-تعالى- من فضائح المنافقين وقبائحهم: ﴿ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ﴾[التوبة:61]، فقولهم-أقماهم اللهُ- للنبيِّ-ﷺ-: (**أُذُنٌ**)، مرادٌ به الطَّعنُ والذَّم، أي: إنَّهم إذا آذوا النَّبي-ﷺ- وبسطوا فيه ألسنتهم، وبلغه ذلك اعتذروا له وقَبِلَ ذلك منهم، لأنَّه-عندهم- يسمع كلَّ ما يُقال له فيصدقه، وإنَّما أطلقتِ العربُ على من يسمع ما يُقالُ له فيُصدِّقه إنَّه أُذنٌ مُبالغة؛ لأنَّهم سمَّوه بالجارحة التي هي آلة السَّماع، حتى كأنَّ جُملتَهُ أُذنٌ سامِعَةٌ، ونظيرُهُ قولهم للرَّبيئة[3]: عينٌ، وفي إطلاق الأذن عليه مجازٌ مُرْسَلٌ من إطلاق اسم الجُزء على الكُل للمبالغة في استماعه، وإيذاؤهم له هو قولهم: أُذنٌ، لأنَّهم نسبوه إلى أنَّه يُصَدِّقُ كُلَّ ما يُقالُ له، ولا يُفرِّق بين الصَّحيح والباطل، اغتراراً منهم بحلمه عنهم وصفحه عن جناياتهم، كرماً وحُلماً وتغاضياً، لذلك ردَّ اللهُ مقالتهم بأنَّه-ﷺ- أذنٌ كما قُلتم، إلَّا إنَّه أُذنُ

---

(1) يُنظر: سورة: الأنعام:52، والكهف:28، والقصص:88.

(2) يُنظر: سورة: البقرة:112، وآل عمران:20، والنساء:125، والأنعام:79، وإبراهيم:50، والمؤمنون:104، والأحزاب:66، والغاشية:2.

(3) الرَّبيئة: وهو عين القوم وطليعتهم الذي يَرْبَأ لهم فوق مَربَأَةٍ من الأرض؛ لَئلاَّ يَدْهَمهم عدوٌّ، ولا يكون إلاَّ على جَبل أو شَرَف يُنظر منه. يُنظر: العين:326، ولِسَانُ العَرَب:82/1 مَادَّةُ(ربأ).

خيرٍ لا أُذنُ سوءٍ، ولا شيء أبلغ في الرَّد من هذا الأسلوب؛ لأنَّ فيه إطماعاً في الموافقة، وكَرَّاً إلى إجابتهم بالإبطال، فلهذا الجزء اتصال وثيق بالمعنى المراد منه، ولا يستلزم انتفاء الجُزء انتفاء الكُل، كما هو ظاهر؛ فإنَّه يجوز في اللغة أن يُطلق على الجملة، وإن كانت عبارةً عن جارحةٍ منها، فسمَّوهُ باسم العضو تهويلاً وتشنيعاً.

ومن شواهد علاقة الجزئية قوله-تعالى-:﴿ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ﴾[الإسراء:78]، فقوله تعالى: (**قُرْآنَ الْفَجْرِ**) المراد به صلاة الصبح؛ عبَّر عنها ببعض أركانها... أو سُمِّيت صلاة الصبح قُرآناً لطول قراءتها، وفائدة هذه العلاقة عظيمة؛ فهي تدل على أنَّ الصَّلاة لا تكون إلَّا بقراءةٍ، لأنَّ قولَه: أَقِمِ الصَّلَاةَ، وأقم قُرآنَ الفجر، قد أمر أن تُقيمَ الصَّلاة بالقراءة حتى سُمِّيتْ الصَّلاةُ قُرآناً، فلا تكون ثَمَّةَ صلاةٍ إلَّا بقراءةٍ، فالعلاقة إذاً من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل.

2- الكُلِّيَّةُ: (إطلاق الكل وإرادة الجزء)

من مجموع أمثلة هذه العلاقة يتَّضح أنَّها عكس علاقة الجُزئية؛ أي: أن يكون اللفظ المذكور كُلَّاً للمعنى المراد، فيتضمَّنه ويتضمَّن غيره، ومن شواهده ما جاء في قوله-تعالى- تصويراً لحال المنافقين-: ﴿ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ﴾[البقرة:١٩]، إذ إنَّ إطلاق الأصابع على بعضها مجازٌ مشهورٌ، والعلاقة الكلية؛ لأنَّ الذي يُجعل في الأذن إنَّما هو رأس الأصبع لا كلها، لتصوير ما أصاب هؤلاء المنافقين من ذُعرٍ واضطرابٍ إلى الحدِّ الذي جعلهم وكأنَّهم يدسُّون أصابعهم كلَّها في آذانهم؛ فِراراً من مواجهةِ الواقع المحتوم بأقصى ما يُمكن، ومبالغةً فيما يشعرون به من هول الصَّواعق وفظاعتها.

3- الحالية: (ذكر الحال وإرادة المحل)

وهي كونُ الشَّيء حالًّا في غيره، وذلك فيما إذا ذكر لفظ الحال وأُريد به المحل؛ لما بينهما من الملازمة، من ذلك ذكر لفظ **الرَّحمة** وإرادة لازم معناها؛ أي: **الجنَّة** التي قد حلَّت بها **الرَّحمة**، قال-ﷻ-: ﴿ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ﴾[آل عمران:١٠٧]، وقوله-سبحانه-: ﴿ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى﴾[النساء:175]، أي: فهم مُستقرون في جنَّته ودار كرامته، عبَّر عن ذلك بالرَّحمة، إشارة إلى أنَّ العمل لا يستقل بدخول صاحبه الجنَّة، بل لا بدَّ من الرَّحمة، سُمِّيت بمحلّها، يعني سَمَّى جَنَّتَهُ رَحمةً؛ لأنَّ دخولهم إيَّاها كان برحمته، زيادة في التَّرغيب فيها وتشويقاً للنَّفوس إليها-نسألُ الله من فضله-.

4- المَحَلِّيَّةُ: (ذكر المحل وإرادة الحال)

إنَّ اسم المكان أو الزَّمان يُطلق على من يحل فيه؛ وقيمته تكمن أصلاً في المبالغة أحياناً، والاختصار والاكتفاء عن ذكر عدد من الأسماء بذكر المكان أو الزمان الذي يضمها ويحتويها أحياناً أُخرى، فإيقاع الذكر على الوقت مع كون المقصود ما وقع فيه من الحوادث للمبالغة؛ لأنَّ الأمر بذكر الوقت أمرٌ بذكر ما وقع فيه بالطَّريق البرهاني، ولأنَّ الوقتَ مُشتملٌ على ما وقع فيه تفصيلاً، فإذا استحضر كان ما وقع فيه حاضراً بتفاصيله، كأنَّه مُشاهدٌ عياناً، فمن أمثلة ذلك لفظ القرية في قوله-تعالى-:﴿ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ﴾[يوسف:٨٢]، فقد سُمِّيت(**قرية**) لاجتماع النَّاس فيها، وقد أُطلقت على ساكنيها توسُّعاً بتسمية الحال باسم المحل، وهو بابٌ مشهور في كلام العرب؛ فإنَّما تطلق القرية باعتبار الأمرين، كالكأس لما فيه من الشراب، والذَنُوب للدلو الملآن ماءً، والخوان للمائدة إذا كان عليها طعام ونظائره، ثمَّ لكثرة استعمالهم هذه اللفظة ودورانها في كلامهم، أطلقوها على السكان تارةً وعلى المسكن تارةً أُخرى، بحسب سياق الكلام ومعناه، وإنَّما يفعلون هذا حيث لا لبس، فلا إضمار في ذلك ولا حذف.

5- المجاورة: (تسمية الشيء باسم ما يجاوره)

هذه العلاقة قريبة الوصل من علاقة المحلية؛ فمبناها على كون الشَّيء يُجاور غيره فيُطلق عليه اسمه، وذلك إذا كَثُر تلاصق الاسمين ومجاورتهما كثرةً تُسَوِّغُ استعمال أحدهما مكان الآخر، فمثلاً لفظ(السَّماء) ورد في مواضع كثيرةٍ من كتاب الله-تعالى- يحمل معنى(المطر)،من ذلك قوله-تعالى-:﴿**وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَاراً**﴾[الأنعام:6]، وقوله: ﴿**يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً**﴾[نوح:11]، وهذا مِمَّا اصطُلِحَ عليه اسم المجاورة توسُّعاً؛ لأنَّ السَّماء في الأصل كلّ ما علاك فأظلَّك، ومنه قيل لسقف البيت: سماءٌ، والسَّماء أيضاً المطر سُمِّي بها لنزوله منها، وإطلاقُ السَّماء على المطر واقعٌ كثيراً في كلام العرب، فدلَّ على المجاورة بذلك التَّعبير؛ لأنَّه أفخمُ وأبلغُ، ورُبَّمَا ألطفُ؛ لأنَّ فيه شحذاً للأذهان لأنْ تُفتِّش عن المعنى وتتبين سبب هذه التسمية عن تلك، والله أعلم بأسرار كلامه.

6- السَّببيَّةُ: (ذكر السَّبب وإرادة المسبَّب)

كثيراً ما يُذكر اللفظ الخاص بالسَّبب ويُراد به الأثر الناتج عنه، لأنَّ سبَبَ الشَّيء يُقام مقامه ويُطلق عليه اسمُه؛ كما في قولهم: (كما تُدينُ تُدان)، أي: كما تَجزي تُجزى، فإنَّ فعل البادئ وإن لم

يكن جزاءً أُطلق عليه اسمُه لكونه سبباً للجزاء، وهذه قاعدةٌ مُطَّردةٌ مُستمرةٌ، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ ومتنوعةٌ، منها ما ورد في قوله-سبحانه-: ﴿**لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَاباً فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ**﴾ [الأنبياء:10]، فالمراد بالذكر هنا الشَّرف، أي: فيه شرفكم، قاله ابن عباس، كقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ**﴾[الزخرف:44]، أي: فيه ما يُوجب الثناء عليكم؛ لكونه بلسانكم نازلاً بين أظهركم على لسان رسولٍ منكم، واشتهاره سبب لاشتهاركم، وجَعْلُ ذلك فيه مبالغةً في سببيَّته له، فالذكر هنا وُضع موضع الشرف؛ لأن الشريف يُذكر، فهو من باب ذكر السَّبب وإرادة نتيجته.

7- المُسَبَّبِيَّةُ: (ذكر المُسَبَّب وإرادةُ السَّبب)

وهي بخلاف السَّببية؛ أي: أن يُذكر المسبب-النتيجة- والمراد سببه الذي كان علةً في ذلك، من ذلك ما ورد في قوله-تعالى-: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً**﴾[النساء:10]، فالنَّار هنا لا تُؤكل حقيقةً، وإنَّما المراد بأكل النَّار ما يكون سبباً للنَّار، تعبيراً بالمسبب عن السَّبب، والمعنى سيأكلون يوم القيامة، وهذا على جهة العاقبة، تفخيماً لهذا الأمر وتعظيماً لموقع الجناية فيه، على تقدير: إنَّه وإن كان طيِّباً في الحال لذيذاً، فإنَّه سيؤدي إلى أكل النَّار في الآخرة حقيقة، فعبر عن السَّبب بلفظ المسبب؛ لاستلزام أموال اليتامى إيَّاها.

ومنه في قوله-تعالى-: ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﭼ [غافر:١٣]، أي: مطراً، لأنَّه سبب الرزق، فقد ذكر المسبب(**ﮫ**)، وأراد السبب(المطر)، فهو مجازٌ مُرْسَلٌ علاقته المسببية.

8- تسميَةُ الشَّيءِ باسم ما كان عليه:

من الأمثلة المشهورة لهذه العلاقة، ما ورد في قوله-تعالى-:ﭽ ﭣ ﭤ ﭥ ﭼ[النساء:٢]، فإنَّ لفظة(**ﭤ**) لا يُراد منها حقيقةُ اليُتْم؛ لأنَّه قد بلغ أشُدَّه وقتئذٍ، ولا يُتْمَ بَعْدَ احْتِلامٍ[1]؛ وأطلق اسم (اليُتْم) عليهم عند إعطائهم أموالهم مع أنَّهم لا يعطونها إلَّا بعد ارتفاع اسم اليُتْم بالبلوغ توسُّعاً، **باعتبار ما كانوا عليه**، فضلاً عن ذلك أنَّ لفظة(**ﭤ**) توحي بمعاني الضَّعف وفقدان النصير والعائل، فبقيت على اسمها الماضي في الأذهان؛ استثارة لمشاعر العطف والرحمة عند هؤلاء الأوصياء، ليُسارعوا إلى الاستجابة وامتثال الأمر الرَّباني بحفظ مال اليتيم.

9- تسمية الشيء باسم ما سيكون عليه:

---

[1] سنن أبي داود(2873):115/3.